الحكومة المصرية تقر مشروع قانون يعزز مكافحة الإرهاب

وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون يعزز سياسات مكافحة الإرهاب، ويشمل تعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين.

وذكر المجلس في بيان، أمس الأربعاء، أن القرار يهدف لوضع إطار قانوني أشمل لتحديد الأشخاص والكيانات الإرهابية، واتخاذ التدابير المناسبة في ضوء ما كشف عنه الواقع العملي لأحكام هذا القانون، بما يؤدي إلى زيادة فعالية إجراءات مكافحة الإرهاب وتمويله، على النحو الذي يساهم في الوفاء بالمعايير الدولية، ويحقق المصلحة الوطنية العليا في مكافحة جريمة الإرهاب.

وينص التعديل على وضع تعريف أشمل لـ«الأموال» الواردة في المادة الأولى من القرار، بحيث تشمل جميع الأصول المالية والموارد الاقتصادية، ومنها: النفط، والموارد الطبيعية الأخرى، والمُمتلكات أياً كان نوعها.

قوات حفتر: الخطر بعيد عن الهلال النفطي

تركيا تغير المعادلة الجيوسياسية في المتوسط بالتوجه نحو ليبيا

الاشتباكات في ليبيا

تصدرت الأزمة الليبية والخلافات حول موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط الساحة الدولي، منذ أن وقعت تركيا وليبيا مذكرتي تفاهم، في 27 نوفمبر الماضي. وقع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وفائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، المعترف بها دوليًا، هاتين المذكرتين، وتتعلق الأولى بالتعاون الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس، والثانية بتحديد مناطق النفوذ البحرية، بهدف حماية حقوق البلدين النابعة من القانون الدولي.

انطلاقًا من مذكرة التفاهم، وبناءً على طلب من الحكومة الليبية، بدأت أنقرة إرسال قوات تركية إلى ليبيا، لمساعدة الحكومة في حماية المدنيين والدفاع عن العاصمة طرابلس (غرب)، التي تشن قوات اللواء متقاعد، خليفة حفتر، بدعم خارجي، هجومًا للسيطرة عليها، منذ 4 أبريل الماضي.

وبدأ إرسال القوات بعد أن صادق البرلمان التركي، الخميس الماضي، على مذكرة رئاسية تفوض الحكومة بإرسال قوات إلى ليبيا، حيث ينازع حفتر الحكومة على الشرعية والسلطة في البلد الغني بالنفط.

تلك التطورات يمكن تلخيصها بأن تركيا توسع نطاق تواجدها الإقليمي إلى وسط البحر المتوسط باتجاه ليبيا، على افتراض أنه لن يتسنى لأنقرة الدفاع عن مصالحها الخارجية بالتركيز فقط على شرق المتوسط، ما أدى إلى تحولات جغرافية سياسية بالمنطقة.

تتصدر قضية البحر المتوسط جدول أعمال الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية بسبب توسع فرص التعاون، وتزايد مخاطر الصراع، في ظل ما حدث مؤخرًا من تشكيل تحالفات جيوستراتيجية وروابط بين بلدان المنطقة.

والبحر المتوسط، الواقع عند نقطة التقاء آسيا وأوروبا وأفريقيا، هو دومًا قاعدة مركزية للتنافس والصراع منذ التاريخ القديم. بجانب موقعه الاستراتيجي، يمثل المتوسط منطقة ذات أولوية في السياسة الدولية؛ بسبب وجود الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (ناتو) خلال الحرب الباردة (1949: 1991).

بعد انتهاء هذه الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقًا، تم تصنيف المنافسة والصراعات في المنطقة على أنها شؤون إقليمية، بعد قبول البحر المتوسط باعتبارها منطقة آمنة في «الناتو» والسياسة الخارجية الأمريكية.

لكن التغيرات الجيوسياسية الأخيرة تكثف المنافسة في البحر المتوسط، وربما تجر المنطقة إلى صراعات.

يمكن اعتبار الفراغ في السلطة، الذي نشأ في أجزاء من المنطقة بعد «الربيع العربي» (بدأ أواخر 2010)، والمنافسة التي نشأت عنه، عوامل محركة لهذه التحولات.

وقال المتحدث باسم الجيش الليبي أحمد المسماري، في مقابلة مع «الحدث»، إن الجيش قام بتأمين الهلال النفطي، مؤكدا أن الخطر بعيد عن المنطقة.

وأضاف المسماري أن الجيش الليبي يحاول تثبيت مواقعه داخل سرت بعد تحريرها، لافتا إلى أن عملية سرت كانت خاطفة نتيجة الخطة التي هدفت لتجنب القتال داخل المدينة.

وكشف المتحدث باسم الجيش الليبي أنه لا نية للتوجه إلى مصراتة في الوقت الحالي.

وكان الجيش الليبي، أعلن في وقت سابق ، أن قواته تقدمت إلى ما بعد مدينة سرت للسيطرة على مواقع جديدة. وأكدت شعبة الإعلام الحربي التابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة الليبية على فيسبوك، أن الوحدات العسكرية تتقدم إلى ما بعد مدينة سرت وتبسط سيطرتها على مواقع جديدة غرب المدينة. إلى ذلك، أفادت مصادر العربية / الحدث أن الجيش شن 4 غارات جوية على منطقتي الوشكة وأبو قرين غرب سرت.

من جهته، أعلن رئيس أركان القوات البحرية الليبية، فرج المهدوي، بدء تقدم قوات الجيش الليبي نحو مدينة مصراتة التي تسيطر عليها أقوى الميليشيات المسلحة التابعة للوفاق وأكثرها عددا، وذلك بعد سيطرته، بالكامل على مدينة سرت الاستراتيجية.

و أحكمت قوات الجيش الليبي السيطرة على مدينة سرت الساحلية (450 كلم شرق طرابلس و250 كلم على مصراتة)، التي كانت تحت نفوذ «قوة حماية وتأمين سرت» التابعة لقوات الوفاق، بعد عملية عسكرية خاطفة ومفاجئة، وضعت الجيش وجهاً لوجه مع مدينة مصراتة ذات الثقل العسكري والسياسي وحتى الاقتصادي في الغرب الليبي.

الخارجية الليبية واثقة من لعب الجزائر دوراً إيجابياً في حل الأزمة

أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الليبية محمد القبلاوي عن ثقته في ان تلعب الجزائر دورا ايجابيا في استقرار بلاده.

وأكد القبلاوي في تصريح اوردته الاذاعة الجزائرية أهمية الدور الجزائري في حل الأزمة الليبية موضحا أن « حكومة الوفاق ترى أن الدور الجزائري مهم جدا باعتبار أن الجزائر جارة ولم تتورط في الأزمة الليبية عسكريا».

واضاف أن « دور الجزائر مهم جدا وسيكون محوريا ومن الضروري اشراكها في أي تسوية سياسية وفي أي مؤتمر أو جهود دولية ».

كما ثمن « دعوة المستشارة الألمانية الجزائر لحضور مؤتمر برلين حيث نتوقع ان تلعب من خلاله الجزائر دورا إيجابيا وأن يكون موقفها داعما للشعب الليبي».

وكان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون قد دعا خلال استقباله رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج امس مجلس الامن الدولي الى «تحمل مسؤولياته في فرض احترام السلم والامن في ليبيا من اجل الوقف الفوري لاطلاق النار».

تونس تضع خطة طوارئ تحسباً لتدفق لاجئين من ليبيا

بحث الرئيس التونسي قيس سعيّد، خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي، وضع خطّة طوارئ عاجلة لمواجهة احتمالات تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من ليبيا المجاورة، التي تشهد معارك بين قوات الجيش الليبي وقوات الوفاق.

وقال سعيّد، خلال إشرافه على الاجتماع، إن كل المؤشرات الحالية تدل على أن «الأوضاع في ليبيا تتجه لمزيد من التعقيد، خاصة في ظل التدخل الأجنبي»، مضيفا أن «هناك مساعي لحل المشكل بطريقة سلمية لكن الوضع ليس في مستوى المساعي التي تبذل في إطار الأمم المتحدة أو في بعض العواصم الغربية أو العربية ومن بينها تونس».

ومن هذا المنطلق، دعا سعيّد إلى الإعداد الجيد لإمكانية تدفق موجة من اللاجئين سواء ليبيين أو رعايا دول أخرى مقيمين في ليبيا، مشيراً إلى أن تكرّر سيناريو عام 2011، الذي استقبلت فيه تونس آلاف اللاجئين الهاربين من الحرب بليبيا غير مستبعد.

وطالب سعيّد باتخاذ كل التدابير الأمنية والاحتياطية لمنع إمكانية تسلل عدد من الإرهابيين في صفوف اللاجئين إلى الأراضي التونسية.

كما شدد الرئيس التونسي على ضرورة ألا تقتصر الاحتياطات على الجانبين الأمني والعسكري، وأن تشمل أيضاً الجانب الصحي، مؤكداً على وجوب التنسيق مع العواصم الغربية والاتحاد الأوروبي للحصول على الدعم المالي اللازم لإيواء الهاربين من ويلات الحرب في ليبيا، ومنع الهجرة غير الشرعية نحو سواحلها.

وفي الوقت نفسه، رفعت السلطات التونسية درجة التأهب على الحدود مع ليبيا، ودفعت بتعزيزات أمنية إضافية ونشرتها على طول الحدود البرية، كما قامت بمضاعفة الإجراءات وجهود التفتيش على مستوى المعابر الحدودية الرسمية تحسباً لدخول مشتبه بهم وأسلحة.

الاتحاد الأفريقي يعقد قمة حول ليبيا الشهر المقبل

أعلن مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي عقد قمة لبحث الوضع في ليبيا ومنطقة الساحل في اديس ابابا مطلع فبراير المقبل.

وقال مفوض السلم والأمن للاتحاد الافريقي اسماعيل شرقي في تصريح صحفي إن «اجتماع مجلس السلم والأمن سيعقد عشية قمة الاتحاد الأفريقي المقررة يومي 8 و9 فبراير المقبل بأديس أبابا» مؤكدا أنه سيخصص للأزمة الليبية وتداول الأسلحة الذي تسبب في تفاقم الوضع في الساحل. وأوضح أنه «إضافة إلى التصعيد العسكري في ليبيا فإن التداول غير المراقب للأسلحة من ليبيا ساهم بشكل كبير في تدهور الوضع الأمني بمنطقة الساحل».

وأشار إلى أن «الاتحاد الافريقي وبعد نجاح وساطته الأخيرة بإفريقيا الوسطى يريد استرجاع الملف الليبي حيث يبقى ملتزما بدعم تسوية سلمية شاملة في هذا البلد».

وكان الرئيس الكونغولي ساسو نغيسو الذي ترأس اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي حول ليبيا قد دعا أمس الاثنين إلى «عدم تهميش أفريقيا في تسوية الأزمة الليبية» واصفا أي تسوية لا تأخذ القارة في الحسبان «غير فعالة وغير منتجة».

وأكد ان «ليبيا بلد أفريقي وضحايا النزاع الليبي هم من أفريقيا أساسا وبالتالي فإن أي استراتيجية لتسوية الأزمة الليبية ترمي إلى تهميش القارة الأفريقية يمكن أن تكون غير فعالة وغير منتجة تماما».

تشاووش أوغلو يبحث مع نظيره الإيطالي الأزمة الليبية

التقى وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، في مدينة إسطنبول نظيره الإيطالي لويجي دي مايو، وبحثا العلاقات الثنائية بين البلدين وقضايا إقليمية في مقدمتها الأزمة الليبية.

وفي تغريدة على تويتر، أعرب تشاووش أوغلو عن سعادته باستضافة نظيره الإيطالي، وقال: «سنعزز أكثر علاقاتنا الوثيقة في مجالات مختلفة» ، وأضاف أنه تبادل وجهات النظر مع «دي مايو»، حول مستجدات دولية، في مقدمتها الأزمة الليبية.

المكسيك: مقتل 1471 طفلاً جراء أعمال عنف في 2019

قُتل 1471 طفلا في المكسيك جراء أعمال عنف بين عصابات وقعت في مختلف مناطق البلاد خلال عام 2019. وذكرت شبكة حقوق الطفل المكسيكية (غير حكومية)، في بيان أن 1471 طفلا يبلغون أقل من 18 عاما، قتلوا جراء أحداث عنف بين عصابات في البلاد، منذ يناير 2019. وأضاف البيان، أن الأطفال المكسيكيين، البالغ عددهم 40 مليون طفل بالبلاد، عانوا ظروفا صعبة العام الماضي، جراء عنف العصابات. ونقل البيان، عن عضوة مجلس إدارة الشبكة، أليسيا فارخاس، قولها إنه من الضروري المصادقة على إصلاحات حول تعليم الأطفال، من قبل الحكومة. ويبلغ عدد سكان المكسيك نحو 130 مليون نسمة. ولم يصدر عن السلطات تعليقا على ما ورد بالبيان.

الصومال: مقتل 3 أشخاص في انفجار سيارة وسط مقديشو

قتل 3 أشخاص وأصيب 10 آخرون، أمس الأربعاء، في تفجير سيارة ملغمة، عند مدخل وزارة الداخلية الصومالية، وسط العاصمة مقديشو، حسب مصدر أمني. وقال المصدر للأناضول، مفضلا عدم الكشف عن هويته، إن التفجير «وقع في سيارة من بين عشرات السيارات التي كانت في طابور لعبور نقطة تفتيش أمني». وأوضح المصدر، أن التفجير كان قويا، وأن الحصيلة الأولية له تشير إلى مقتل 3 أشخاص وإصابة 10 آخرين. وحسب المصدر، ألحق التفجير الذي سمع دويه في معظم أحياء العاصمة، خسائر مادية كبيرة.

إعلان تصفية

يعلن المصفي / عادل محمد الصانع - مكتب المحاسب الكويتي لتدقيق الحسابات عن تصفية شركة / الخليج لتوزيع الصحف والمطبوعات (ش.م.ك) مقفلة وذلك بناءا على مذكرة وزارة التجارة والصناعة - إدارة شركات الأشخاص بتاريخ 2019/12/16 بالتأشير بالسجل التجاري بتصفية الشركة وتعيين السيد /عادل محمد الصانع /مصفيا للشركة . يرجى ممن له علاقة مع الشركة مراجعة مكتب المصفي على العنوان برج شرق - شارع أحمد الجابر - الدور الثاني - خلال ثلاثون يوما من تاريخ نشر الإعلان مرفقا به سند المديونية وإلا لن يؤخذ بعين الإعتبار .

تلفون: 22449452 - نقال : 99716728

فاكس : 22403205

مصرع 4 أطفال وإصابة 6 آخرين في انفجار لغم بأراكان

ماساة ميانمار

لقي 4 أطفال مصرعهم وجرح 6 آخرون، إثر إنفجار لغم أرضي في إقليم أراكان غربي ميانمار.

ووفقا لصحيفة «ميانمار تايمز» انفجر لغم أرضي في بلدة «بوثيداونج» بأراكان، أثناء قيام مجموعة من الأطفال بجمع الحطب في الغابة.

وأضافت أنه نتيجة دهس أحد الأطفال على اللغم، وقع الانفجار ما أدى لمصرع 4 أطفال وإصابة 6 آخرين.

وأشارت أن الأطفال تتراوح أعمارهم بين 8 و10 أعوام. لافتة إلى تلقي المصابين العلاج في أحد المستشفيات.

يذكر أن حوادث الألغام في ميانمار أدت لمصرع 1600 شخص خلال الأعوام 2011 حتى 2019.